

بيان صحفي

بيان صحفي للنشر الفوري

لندن

بول اوتس

نائب الرئيس ومحلل أول

مجموعة التأمين- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Moody's Investors Service

المستثمرون: +44 20-7772-5456

الصحافيون: +44 20-7772-5456

سيمون هاريس

المدير الإداري

مجموعة التأمين- الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا

Moody's Investors Service

المستثمرون: +44 20-7772-5456

الصحافيون: +44 20-7772-5456

وكالة Moody's تمنح شركة الكويت للتأمين تصنيفات القوة المالية للتأمين لأول مرة من الفئة Baa1

لندن، 1 ديسمبر/كانون الأول 2010 - منحت وكالة Moody's لخدمات المستثمرين اليوم تصنيفاً ائتمانياً من الفئة Baa1 للقوة المالية للتأمين (IFSR) لشركة الكويت للتأمين ("KIC") ومقرها في الكويت. مع توقعات مستقرة للتصنيف.

المبرر المنطقي للتصنيف

تعتبر شركة الكويت للتأمين التي تأسست في عام 1960 واحدة من أكبر شركات التأمين العامة في الكويت وتقوم بغالبية أعمال التأمين العامة مع امتلاكها حصص صغيرة في سوق التأمين الصحي والتأمين الطبي. ويعكس تصنيف Moody's موقع الشركة القوي في السوق المحلية حيث رسخت الشركة علامتها التجارية بالإضافة إلى تمتع خدماتها وقوتها المالية بسمعة جيدة، مع وصول حجم أقساط التأمين المكتتبه إلى 29.3 مليون دينار كويتي في 2009 (ما يعادل 101.8 مليون دولار أمريكي). ومن العوامل الأخرى التي تدعم التصنيف التنوع القوي نسبياً، وأن يكن في سوق صغيرة، بالإضافة إلى قيمتها السوقية القوية مقارنة مع نظيراتها حيث يبلغ إجمالي حقوق المساهمين 53.4 مليون دينار كويتي (ما يعادل 186.7 مليون دولار أمريكي) بنهاية 30 سبتمبر/أيلول 2010. ولكن يقابل نقاط القوة هذه إلى حد ما استراتيجية استثمار عالية المخاطر من الممكن أن تؤدي إلى تقلبات في ربحية الشركة.

ويتوقع أن تنمو سوق الكويت بمعدل 15-20 في المائة سنوياً في ضوء حزمة التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة مؤخراً. هذا، مقارنة بالسنوات الأخيرة التي اتسمت ببعض الركود خلال الأزمة المالية.

وفي هذا الشأن، صرح بول اوتس، نائب الرئيس، محلل ائتماني أول والمحلل الرئيس لشركة الكويت للتأمين قائلاً: "تعكس التوقعات المستقرة للتصنيف موقع الشركة القوي في سوق التأمين الكويتي، والذي ينبغي أن يمكنها من الاستفادة من حزمة التحفيز الاقتصادية الواسعة التي

أعلنتها الحكومة الكويتية والتي ستنفذ على مدى السنوات الأربع المقبلة". وتعتقد وكالة التصنيف، تحديداً ، أن شركة الكويت للتأمين في وضع يسمح لها بتأمين جزء كبير من تعاقدات التأمين المنبثقة من التدابير التحفيزية الحكومية، وذلك نظراً لموقعها في السوق، والتركيز على الخدمات والعلاقات طويلة الأمد مع الإدارات الرئيسية والشركات في الكويت.

وبحسب Moody's، يمكن رفع التصنيف إذا كانت هناك تحسن في نوعية الأصول، مع التركيز بشكل أكبر على استثمارات السندات والودائع أو التنوع الجغرافي الواسع النطاق لأعمالها والسعي إلى مواقع مربحة في مناطق أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يتعرض التصنيف لضغوط سلبية إذا انخفض رأس المال مع زيادة إجمالي ملاءة التزامات اكتتابات التأمين إلى 3x أو خسارة التعاقدات الرئيسية في برنامج إعادة التأمين، أو حدوث تدهور في كبير في أداء الاكتتاب، أو إذا كان متوسط النسب مجتمعة أكبر من 100 في المائة لعدة سنوات.

المنهجيات الرئيسية المستخدمة في تصنيف شركة الكويت للتأمين KIC هي "منهجية Moody's العالمية الخاصة بتصنيف شركات تأمين العقار والتأمين ضد إصابات العمل" التي تم نشرها في مايو/أيار 2010، و"منهجية Moody's العالمية الخاصة بتصنيف شركات التأمين على الحياة التي تم نشرها في مايو/أيار 2010". كما يمكن الإطلاع أيضاً على المنهجيات الأخرى والعوامل التي تم أخذها في عين الاعتبار خلال عملية إجراء التصنيف لهذا المصدر على موقع شركة Moody's.

ذكرت شركة الكويت للتأمين، والتي مقرها في الكويت، أنها سجلت في الأشهر التسعة الأولى من عام 2010 أرباحاً صافية بمقدار 3.2 مليون دينار كويتي، على خلفية الانتعاش القوي لأسواق السهم الكويتية، مقارنة مع الخسارة الصافية التي سجلتها الشركة والتي بلغت 6.3 مليون دينار كويتي في 2009. وقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 38.6 مليون دينار كويتي إلى 53.4 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 2009، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه خلال التسعة أشهر حوالي 22.5 مليون دينار كويتي (تسعة أشهر في 2009 بلغت 20.3 مليون دينار كويتي).

الإفصاح للجهات الرقابية

إن مصادر المعلومات المستخدمة في إعداد التصنيف الائتماني هي كالاتي : الأطراف المعنية بالتصنيف ، والأطراف غير المشاركة في التصنيفات، والمعلومات العامة، والمعلومات السرية والمعلومات التي ترجع ملكيتها لوكالة Moody's لخدمات المستثمرين.

تعتبر وكالة Moody's لخدمات المستثمرين أن جودة المعلومات المتاحة عن المصدر أو الالتزام مرضية لأغراض تعيين التصنيف الائتماني. تم الإفصاح عن التصنيف للكيان المصنف أو لوكلائه المعنيين، وتم إصداره دون إجراء أي تعديلات ناتجة عن هذا الإفصاح.

وربما تكون وكالة Moody's لخدمات المستثمرين قد قدمت خدمات إضافية أو فرعية مسموح بها للكيان المصنف أو الأطراف الثالثة ذات الصلة خلال السنوات الثلاث السابقة لإجراء التصنيف الائتماني. وللمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على صفحة الإفصاحات الخاصة بالتصنيف على موقع وكالة التصنيف www.moodys.com/disclosures.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية بعنوان:

(Moody's assigns Baa1 IFS rating to Kuwait insurance Company)

صادرة بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2010، وهي خدمة للأطراف المعنية. وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

ملاحظات للصحافيين فقط: إن أردت نسخة من هذه التقارير، يرجى الاتصال بالاستعلامات الصحفية الخاصة بأوروبا، الشرق الأوسط وأفريقيا، في لندن على هاتف 44-20-7772-5456، الاستعلامات الصحفية في نيويورك 1-212-553-0376؛ خوان بابلو سوريانو في مدريد 34-91-310-1454؛ ألكس كتالدو في ميلانو 39-02-914-81-100؛ إريك دو بودارد في باريس 331-5330-1020؛ دانيال كولتر في فرانكفورت 49-69-707-30-700؛ مارديغ هلاجيان في ليماسول 357-25-586-586؛ ألكس ساجين في موسكو 7495-228-6060؛ بتر فنز في براغ 4202-2422-2929؛ الاستعلامات الصحفية في طوكيو 813-5408-4110؛ هيلاري باركس في تورنتو 1-416-214-1635؛ الاستعلامات الصحفية في هونغ كونغ 852-3758-1350؛ هيكتور ليم في سدني 612 9270 8102؛ لويز تس في ساو باولو 5511-3043-7300؛ ألبرتو جونز تامايو في مكسيكو سيتي 5255-1253-5700؛ دانيال روس في بوينس آيريس 54 11-4816-2332؛ فرعي 105؛ ليون كلانسن في جوهانزبيرغ 27-11-217-5470؛ جهاد النقلة في دبي 971-4-237-9536؛ أو زر موقعنا الإلكتروني www.moodys.com

حقوق الطبع والنشر 2010 مؤسسة Moody's Investors Service 'و/أو مرخصيها وتابعيها ("MOODY'S"، معا). جميع الحقوق محفوظة.

إن التصنيفات الائتمانية هي الآراء الراهنة التي تبديها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. وتعرف وكالة Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته التعاقدية والمالية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. كما يجب أن تفسر فقط على أنها تصريحات آراء وليست بيانات حقائق راهنة أو تاريخية. ولا تشكل التصنيفات الائتمانية مشورة استثمارية أو مالية، كما أنها ليست توصيات بشراء، بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية. ولا تعلق هذه التصنيفات على ملائمة أي قرار استثمار معين مع أي مستثمر معين. وتصدر وكالة Moody's لخدمات المستثمرين تصنيفاتها الائتمانية على الفهم القائم على أن كل مستثمر سوف يقوم ببحثه وتقييمه الخاص لكل ورقة مالية هو بصدد شرائها، الاحتفاظ بها أو بيعها.

كافة المعلومات المتضمنة هنا محمية بموجب القانون، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، قانون الطبع والنشر ولا يسمح بنسخ، تكرار، إعادة ترتيب، إرسال، تحويل، نشر، إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين مثل هذه المعلومات من أجل الاستخدام اللاحق لأي من هذه الغايات، كليا أو جزئيا، بأي صيغة أو طريقة أو وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون موافقة موديز الخطية المسبقة. حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة هنا من مصادر تعتقد أنها دقيقة وموثوقة. وبسبب احتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. وسوف تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تكون المعلومات التي تستعين بها في منح التصنيفات ذات جودة كافية ومن مصادر موثوق بها، بما في ذلك، حيثما يكون ملائما، الاستعانة بطرف ثالث مستقل. ومع ذلك فإن وكالة Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة، أو التحقق من المعلومات التي تتلقاها فيما يخص عملية التصنيف. فإن تكون Moody's مسؤولة قانونيا تحت أي ظرف أمام أي شخص أو جهة عن (أ) أي خسارة أو تلف كليا أو جزئيا، تسبب به، نشأ عن، أو ارتبط بأي خطأ (إهمال أو غيره) أو أي طرف آخر أو طارئ ضمن أو خارج سيطرة Moody's أو أي من مديريها، موظفيها، عاملها أو وكلائها فيما يخص اقتناء، جمع، تصنيف، تحليل، تفسير، نقل، نشر أو تسليم مثل هذه المعلومات، أو (ب) عن أي أضرار مباشرة، غير مباشرة، خاصة، ناتجة، تعويضية أو عرضية مهما كانت (بما يتضمن ودون تقييد الأرباح المقفودة) حتى إذا تم إشعار Moody's سلفا باحتمالية مثل هذه الأضرار، الناتجة عن استخدام أو العجز عن استخدام مثل هذه المعلومات. إن تقييمات الائتمان وتحليل التقارير المالية، والتوقعات، والملاحظات الأخرى، إن وجدت، والتي تشكل جزء من المعلومات المتضمنة هنا تعتبر، ويجب أن تفسر فقط على أنها تصريحات آراء وليست بيانات حقائق أو توصيات بشراء، بيع أو احتفاظ بأية أوراق مالية. يتعين على أي مستخدم للمعلومات المتضمنة هنا أن يجري دراسته وتقييمه الخاص لكل سند مالي يفكر في شرائه، الاحتفاظ به، أو بيعه. ولا تقدم Moody's أي كفالة، صريحة أو متضمنة، بشأن دقة، وتسلسل، وتمام، وإمكانية بيع أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي عرض معين لأي تصنيف أو رأي أو معلومات معينة بأي صيغة أو طريقة مهما كانت.

تكشف شركة Moody's لخدمات المستثمرين بموجب القانون، وهي شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة (MCO)، أن معظم المصدرين للأوراق المالية للدين (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات، الصكوك، الكميالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المقيمة بواسطة MIS، قبل طلب أي تقييم، قد وافقوا على الدفع لمIS مقابل خدمات التقييم والتقييم المقدمة بواسطتها رسوما تتراوح بين 1500 و 2500 دولار أمريكي. تحافظ مؤسسة Moody's Corporation (MCO) وشركة Moody's لخدمات المستثمرين MIS أيضا على السياسات والإجراءات الخاصة بتناول استقلالية عمليات التقييم التي تجريها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين MIS.

يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال الضم التي قد تقع بين مديري MCO والجهات المقيمة، وبين الجهات التي تحتفظ بتقييمات من MIS والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علنا عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة مؤسسة Moody's www.moody.com تحت عنوان "Shareholder Relations — Corporate Governance Director and Shareholder Affiliation Policy."

أي نشر لهذه الوثيقة في استراليا يتم عن طريق شركة MOODY'S لخدمات المستثمرين بأستراليا (Moody's Investors Service Pty Limited ABN 61 003 399 657) والتي تحمل ترخيص رقم (336969) من قبل هيئة الخدمات المالية بأستراليا. من المقرر أن توفر هذه الوثيقة فقط "العملاء قطاع الجملة" بالمعنى المقصود في المادة 761G من قانون الشركات للعام 2001. من خلال استمرارك الحصول على حق الإطلاع على هذه الوثيقة داخل استراليا، انتم تمثلون ل MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة كمتلئين "العملاء قطاع الجملة" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في توزيع هذه الوثيقة أو محتوياتها "العملاء التجزئة" بالمعنى المقصود في المادة 761G من قانون الشركات لعام 2001.